

مدير إدارة الرقابة: تطبيق فوري لجدولة القروض بالبنوك

«المرکزي» لـ «الأنباء»: جدولة القروض للجميع.. المطلوب انتظام 30٪ بحجم القرض



جانب من اجتماع بنك الكويت المركزي مع مديري التمويل في البنوك الكويتية لتوضيح التعمير الأخير بجدولة القروض

حملات تفتيش للتأكد من منح المقرضين حقوقهم في معرفة الفوائد والآجال بشفافية «المرکزي» لمديري التمويل: العقود القديمة للقروض الاستهلاكية والمقسطة لم تكن دقيقة



مديرو التمويل الحاضرون أمس في ندوة بنك الكويت المركزي

البنوك، ولا يجوز لبنك رفض التعجيل في السداد. فالضوابط تسمح للعملاء الذين قرضوا لفترة قروضهم بالاستفادة من المدد المتقلصة مجدداً ولكن ضمن الأطر الزمنية المسموح بها للقرض الاستهلاكي والمقسط، وهذا الأمر ينطبق على جميع البنوك، إسلامياً كانت أو تقليدياً وحتى على شركات التمويل. واستعرض العوضي خلال ورشة العمل الضوابط الخاصة بالتعجيل التي أدخلت على تعليمات منح القروض الاستهلاكية والمقسطة، فضلاً عن شرح ما تم طرحه في دليل حماية العملاء، وإرشادات تعليمات منح التمويلات لذوي الاحتياجات الخاصة.

مع العملاء، موضحاً أن أي بنك يترك العميل يستخدم قرضه في غير ما خصص له يكون مقصراً. وأوضح العوضي أن مسؤولية كل بنك أن يتحقق من أن التمويل استخدم في ذات الغرض المقرر. وحول ما إذا لم يلتزم العميل بصرف القرض في ذات الغرض المقرر في العقود قال العوضي: «ستراعى شركة البنك اتخاذ ما يلزم قانونياً تجاه العميل المخل بشروط التعاقد». وأجاب العوضي في رد على سؤال لأحد الحضور يتعلق بصحة العقود البنكية القديمة بالقول «العقود القديمة لم تكن دقيقة، أما الآن فستكون أكثر دقة وتوازناً».

عروض الضوابط الجديدة مفصلة للضوابط الجديدة في منح القروض، موضحاً أنها تهدف في المقام الأول لحماية العملاء وتعزيز الشفافية والحد من مخاطر التمويل التي كانت موجودة في السابق. وأكد أن التعليمات تهدف إلى إعطاء العميل فرصة كافية للتعرف على تفاصيل القرض وحجم فائدته والسيارات التي يمكن اقتنائها مستقبلاً بالنسبة للبنوك التقليدية وهو ما يمكن العملاء من اتخاذ قرارات مناسبة لهم ولوضعهم الائتماني.

اجتمع بنك الكويت المركزي أمس مع المديرين العاملين والائتمان بالبنوك للاستفسار والإطلاع عن آلية العمل بالتعليمات الجديدة الخاصة بجدولة القروض الاستهلاكية والمقسطة، حيث حضرها عدد كبير منهم، وقدم التوضيحات مدير إدارة الرقابة المكتبية ببنك الكويت المركزي وليد العوضي.

وأبرز ما جاء في هذه التوضيحات التالي: هناك إلزام لجميع الجهات الدائنة من بنوك وشركات تمويل بالقبول بالسداد المبكر لرصيد القرض القائم، وأن القرض الجديد الذي يمنح للعميل ينقسم إلى جزءين: الأول يذهب لسداد القرض القديم والثاني لغرض آخر لكن يجب أن يتم التأكد من استغلاله في الغرض المأخوذ من أجله.

وقال العوضي إن ضوابط جدولة القروض سمحت للبنوك باتخاذ الآليات التي تراها مناسبة في التطبيق، موضحاً أن لكل بنك آلياته لكن يجب ألا تخرج تلك الآليات عن المسموح به في أطر «المرکزي»، مضيفاً: «قد تختلف آليات التطبيق لكن الضوابط واحدة».

وشدد العوضي على منح العميل فرصة يومية للاطلاع وتوقيع العقود وأي إخلال بهذا البنود سيعرض البنك لمخالفة من البنك المركزي وأن فرصة اليومين لا تحل بتنافسية البنوك، فتنافسية البنوك تكون في تقديم خدمات ومنتجات أفضل وشروط أيسر وليس بالضرورة أن تكون المتنافسة في السرعة.

ولفت إلى أن الضوابط الموضوعة حالياً شافية وكافية لمعالجة الاختلالات. وبين العوضي أن «المرکزي» سيقوم بتفتيشات دورية للتأكد من منح العملاء حقوقهم في الإطلاع على العقود وتوقيعها، كما أنه على البنوك متابعة صرف قروضها في نفس الغرض وفقاً لتعاقداتها وبروتوكولاتها في تعاقداتهم.



مدير إدارة الرقابة المكتبية ببنك الكويت المركزي وليد العوضي

التقليدية في حال سداد مديونية بين بنكين أحدهما إسلامي والآخر تقليدي، قال العوضي: لا تعارض فهذا الأمر يتم توافق بين البنكين «المنسج الجديد والمقرض القديم». وأضاف: أن هيئات الرقابة الشرعية للبنوك الإسلامية أجازت للتنازل عن نسبة كبيرة في المراجعة في حال تقليص مدة القرض وسداده مبكراً، لكنه أمر غير ملزم للبنوك فهو «جائز ومترك للبنوك لتحديد».

وحول ما أثر من تجاهل التعمير الأخير للعملاء المتعثرين والمعسرين واقتصراره فقط على المتعثرين في السداد بنسبة 30٪ من القرض المقسط أو

الاستهلاكي، قال العوضي: القرارات الأخيرة تنظيمية وهي موجهة للعملاء المنتظمين في السداد لتصل إلى 30٪ من قيمة القرض، وليس معنى ذلك حرمان من هو متأخر عن السداد، وهذه نقطة مهمة يجب التنبيه عليها.

أما المعسرون فمزال بإمكانهم إعادة الجدولة وفقاً للأنظمة القديمة المعتادة، نحن نتحدث عن إمكانية إعادة هيكله قرضه بآخر جديد وهذه مقصورة فقط على المنتظمين في السداد ضمن الضوابط التنظيمية التي وضعها المركزي ووفقاً للآليات المناسبة التي تراها البنوك ووفقاً لنظامها الخاص.

الجدولة مسموحة

بين البنكين الإسلامي والتقليدي.. الترتيب حسب رغبة العميل

الرقابة الشرعية أجازت تنازل البنك الإسلامي عن المراجعة

لا زيادة على الحدود المسموح بها للقروض الاستهلاكية والمقسطة

سداد بنك لمديونية عميل بنك آخر مسموح في إطار الـ 70 ألفاً

للاستهلاكي والـ 15 ألفاً للمقسط

عن آليات التطبيق: تختلف من بنك لآخر لكن الضوابط واحدة

محمود فاروق

قال مدير إدارة الرقابة المكتبية ببنك الكويت المركزي وليد العوضي إن إعادة الجدولة مطروحة للتطبيق الفوري داخل البنوك وفترة الـ 3 أشهر المذكورة في التعمير الذي صدر الأسبوع الماضي عن البنك المركزي هي فرصة لترتيب العقود، وما إلى ذلك من شؤون مصرفية تختلف من بنك لآخر (كما ورد بالبندين الأول والثاني بالتعمير - راجع عدد «الأنباء» حول التعمير الخاص بجدولة القروض الاربعة الماضي 8 يوليو). وأكد العوضي في تصريح لـ «الأنباء» أنه لا زيادة على الحدود المسموح بها للقروض الاستهلاكية والمقسطة المحددة بـ 70 ألف دينار للقرض الاستهلاكي و15 ألفاً للمقسط، نافياً ما يتردد من حين لآخر عن رفع قيمة القرضين.

وأوضح أن سداد بنك لمديونية عميل لدى بنك آخر «مسموحة» في إطار الـ 70 ألفاً للقرض الاستهلاكي والـ 15 ألفاً للقرض المقسط، مشدداً على أنه لن يسمح للبنوك المديونيات التي تزيد على تلك الحدود بأي حال من الأحوال وفقاً للقواعد والتنظيمات المعمول بها. وأشار العوضي إلى أن حدود الائتمان مازالت كما هي ودون أي تغيير يذكر، فما زالت محددة بنسبة 40٪ للموظفين، و30٪ للمتقاعدين. وفي سؤال عن كيفية مواءمة شروط المراجعات الإسلامية مع المعاملات

ميد: عقد من شركة نفط الكويت بـ 776 مليون دولار بتروفاك البريطانية تفوز بعقد بناء موزع شبكة مراكز تجميع النفط في الحقول الشمالية

محمود عيسى

قالت مجلة ميد أن شركة بتروفاك البريطانية فازت من شركة نفط الكويت بعقد قيمته 776 مليون دولار لبناء موزع لشبكة مراكز تجميع النفط بعد أن قدمت العرض الأدنى بين الشركات الأخرى. وكانت قد صرحت بأنها تلقت من شركة نفط الكويت إشعاراً بأنها قد وقع عليها الاختيار من بين الشركات الأخرى التي كانت عروضها على النحو التالي:

- ساببييم الإيطالية مع شركة يونابتد انتربرايز المحلية بواقع 891 مليون دولار.

«بيت.كوم»: تأسيس شركات خاصة حلم 80٪ من الخريجين

المجالات الجاذبة من وجهة نظر مهنية

تقنية	3	التجارة	6	الخدمات الصحية و التجميل	24
الصحافة	3	الخدمات	6	الهندسة و التصميم	23
التعليم	3	الخدمات اللوجستية	5	التجارة الإلكترونية	19
الخدمات السياحية	3	سنة و كبرياء و مقلدة	5	التعليم و التدريب و الكوادر	16
الخدمات القانونية	2	الخدمات الصحية و الخدمات الطبية	5	الخدمات اللوجستية	16
الخدمات المصرفية	2	التصنيع	5	التجارة الإلكترونية	15
الخدمات السياحية	2	الخدمات الصحية و الخدمات الطبية	4	الخدمات اللوجستية	13
الخدمات المصرفية	2	الخدمات الصحية و الخدمات الطبية	4	الخدمات اللوجستية	12
الخدمات السياحية	2	الخدمات الصحية و الخدمات الطبية	4	الخدمات اللوجستية	9
الخدمات المصرفية	2	الخدمات الصحية و الخدمات الطبية	4	الخدمات اللوجستية	9
الخدمات السياحية	2	الخدمات الصحية و الخدمات الطبية	4	الخدمات اللوجستية	8
الخدمات المصرفية	2	الخدمات الصحية و الخدمات الطبية	4	الخدمات اللوجستية	8
الخدمات السياحية	2	الخدمات الصحية و الخدمات الطبية	4	الخدمات اللوجستية	7
الخدمات المصرفية	2	الخدمات الصحية و الخدمات الطبية	4	الخدمات اللوجستية	7
الخدمات السياحية	2	الخدمات الصحية و الخدمات الطبية	4	الخدمات اللوجستية	7
الخدمات المصرفية	2	الخدمات الصحية و الخدمات الطبية	4	الخدمات اللوجستية	7

إعلان تذكيري

دعوة لحضور إجتماع الجمعية العمومية العادية لساهمي شركة دبي للتطوير العقاري ش.م.ك.ع.

يسر مجلس إدارة شركة دبي الأولى للتطوير العقاري ش.م.ك.ع. دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور إجتماع الجمعية العمومية العادية المقرر عقده في الساعة 10:30 من صباح يوم الإثنين الموافق 2015/8/3. بمجمع الوزارات - وزارة التجارة والصناعة - الدور الأول - قاعة (ب)، وذلك لمناقشة البنود التالية:

“ جدول أعمال الجمعية العمومية العادية ”:

- 1) انتخاب عضو مجلس إدارة مكمل للمجلس الحالي تنتهي مدة عضويته بإنهاء مدة عضوية المجلس الحالي. وسيتم إجتماع الجمعية العمومية دعوة أولى عند عدم اكتمال النصاب.

لذا، يرجى من السادة المساهمين الراغبين بحضور الاجتماع مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة، إدارة حفظ الأوراق المالية - شارع الخليج العربي - جانب المستشفى الأميري - برج أحمد - الدور الخامس - هاتف/ 2464585 إعتباراً من تاريخ 2015/7/8 خلال ساعات الدوام الرسمي، وذلك لاستلام بطاقات وتوكيلات الحضور.

والله الموفق ...

رئيس مجلس الادارة: 1841111 الشركة الكويتية للمقاصة

الهندسة تليها المحاسبة والتمويل كأكثر المجالات الدراسية المحببة لدى الدارسين

33٪ يعملون بمجال مختلف تماماً عن مجال تخصصهم

جودة البنية التحتية (56٪)، واستخدام التكنولوجيا (55٪)، والقيمة مقابل التكلفة (55٪) على معدلات تقييم إيجابية من قبل المجيبين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وأوضح أكثر من ثلث الخريجين الجدد في المنطقة (39٪) أنهم لا يشعرون بأنه كان من الممكن أن يحصلوا على أفضلية أكبر في سوق العمل في حال اختاروا تخصصاً دراسياً مختلفاً، أو مؤسسة تعليمية أخرى. وأقر 63٪ منهم أنهم وضوا بعين الاعتبار توفر فرص العمل في التخصص الذي اختاروه قبل دراسته. وعلى الرغم من ذلك، انتهى المطاف بحوالي 33٪ من المجيبين العاملين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالعمل في مجال مختلف تماماً